مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **10 أيلول/ سبتمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش**
(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من صباح يوم 11 أيلول/سبتمبر 2014 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/31*
Original: English

تقرير الأونكتاد يشير إلى حاجة البلدان النامية إلى حيِّز سياسات كافٍ لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015

على نظام التجارة العالمي متعدِّد الأطراف توفير حيز سياساتي يسمح بانتهاج سياسات تجارية وصناعية استباقية لتحقيق نمو متواصل وشامل

جنيف، *10 أيلول/سبتمبر 2014* – يؤكد الأونكتاد، في **تقرير التجارة والتنمية، 2014**[1] الصادر اليوم، أنه مع شروع المجتمع الدولي في تحديد مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية، لا بد من أن يكون للبلدان حيِّز سياسات كافٍ يتناسب مع ارتفاع مستوى طموحات أي جدول أعمال جديد. ومع وجود مجموعة جديدة من أهداف أكثر اتساعا لتحقيق التنمية المستدامة، مطروحة فعلاً في نيويورك، لا يمكن تنفيذ خطة تنمية لما بعد عام 2015 بدون توفير مزيد من الأدوات السياسية ومزيد من المرونة في رسم السياسات.

ويبرز التقرير الدور الذي يمكن أن تؤدِّيه السياسات التجارية والصناعية الاستباقية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 ويشير إلى مجموعة متنوِّعة من السياسات التي يمكن، في ظل الديناميات المتغيرة للاقتصاد العالمي، أن تساعد في تحقيق الزيادة المستمرة في الدخل، والتوظيف الكامل، والحد من الفقر وغير ذلك من النتائج المنشودة اجتماعياً.

وفيما يتعلق بالتجارة، يؤكد التقرير الجديد على انه يجب على المفاوضات المتعلِّقة بوضع قواعد الاتفاقات متعدِّدة الأطراف أن تعيد التركيز على المخاوف المشروعة للبلدان النامية. فالقواعد والضوابط التنظيمية المتعدِّدة الأطراف يجب ان تحد من السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الكبرى والتي تركز فقط على الوضع الداخلي ويمكن عن طريقها أن تضر تلك البلدان المؤثرة بالأداء الاقتصادي للبلدان الأخرى. ولكن ينبغي ألا تشجّع الاتفاقات المتعدِّدة الأطراف البلدان النامية على التخلي عن

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.14.II.D.4, ISBN: 978-92-1-112877-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

السياسات الداعمة للتنمية الاقتصادية أو تدفعها إلى ذلك. وعلى الرغم من ان الاتفاقات المتعدِّدة الأطراف الحالية قد حافظت على قدر من المرونة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية وأدخلت قدراً من المعاملة الخاصة والمميزة لأقل البلدان نمواً، الا انها جاءت أيضاً بقيود على كثير من السياسات التجارية والصناعية.

ويؤكد التقرير أيضاً أنه ينبغي للبلدان النامية أن تتوخى الحذر عند الدخول في اتفاقات ثنائية وإقليمية للتجارة والاستثمار نظرا لما قد تفقده من حيز سياساتي. فهذه الاتفاقات كثيراً ما تأتي بالتزامات وقيود أشد صرامة من الالتزامات والقيود التي تشملها الاتفاقات المتعدِّدة الأطراف في المجالات نفسها أو يمتد نطاقها إلى مجالات جديدة، وتقتضي تخلي راسمي السياسات عن استخدام الأدوات التي ثبتت فعاليتها في دعم التصنيع. والتبرير التقليدي إلى ضرورة قبول هذه الالتزامات السياساتية والتنظيمية الأشد صرامة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمكين شركات البلدان النامية من الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية. ولكن على العكس من ذلك، يشير التقرير إلى أن هذه الالتزامات قد تحقق فوائد قصيرة الأجل في مجال التجارة والعمالة، لكنها يمكن أن تؤدِّي في الأجل الطويل إلى حصر المنتجين في جيوب إنتاج السلع الأساسية أو في التخصص في صناعية ذات قيمة مضافة متدنية. ويشير التقرير أيضاً إلى المشاكل الناجمة عن إطار الاستثمار الدولي الحالي وعن هيئات ومحاكم متخصصة في التحكيم قامت بلعب ادوار هامة في مجال وضع القوانين وهي ادوار عادةً ما تقوم بها الدول ذات السيادة. فبالإضافة إلى نقص الشفافية والاتساق الذي كثيراً ما يُلاحظ في عمل هذه الهيئات والمحاكم، يعمل هذا النظام وفقاً لنموذج وُضِع لحل المنازعات التجارية بين أطراف في القطاع الخاص، ومن ثم ليس من شأن هذه المحاكم أن تنظر في المصالح الأبعد لبلد مضيف وفي إستراتيجيته الإنمائية.

ويسلط **تقرير التجارة والتنمية، 2014** الضوء على أربعة عناصر يجب توفرها عند اختيار وصياغة وتنفيذ منظومة سياسات أكثر مرونة تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة:

- أولاً، فيما يخص السياسات الصناعية؛ تعترف البلدان المتقدِّمة ذاتها مرة أخرى بدور الدولة في تعزيز نمو الإنتاجية، وتشجيع الابتكار وخلق فرص عمل لائقة. ويشير التقرير إلى نهج الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الصناعية، وهو النهج الذي كثيراً ما يُنظر إليه بالخطأ على أنه نهج عدم تدخُّل، ويجمع بين "الدولة الريادية" و"الدولة المنسِّقة" التي تستخدم بمهارة حيِّز السياسات غير مقيّد بقواعد والتزامات دولية لاتخاذ تدابير قطاعية تدعم قطاع صناعتها التحويلية. في حين توضح تجربة الاتحاد الأوروبي ما يمكن أن يحدثه اتباع نهج أفقي بدرجة أكبر – أو على نطاق الاقتصاد ككل – من إعاقة لتحقيق الأهداف السياساتية الأوسع.
- وثانياً، في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، تحتاج عملية تحويل ريع الموارد الطبيعية إلى نمو وتحوُّل هيكلي مستدامين إلى زيادة سرعة التصنيع عن طريق استثمارات كبيرة وكذلك تشجيع وتعزيز الصلة حميدة بين التجارة وتراكم رأس المال. ومن شأن تطبيق سياسات صناعية داعمة للقطاع الخاص في زيادة الأنشطة في القطاعات الصناعية الواعدة أن ييسّر بدرجة كبيرة جهود تنويع وتطوير الاقتصاد.
- وثالثاً، إن سلاسل القيمة العالمية الآخذة في الانتشار يمكن أن تتيح فرصاً جديدة للتنمية الصناعية وخلق فرص العمل – ولكن لا يعني ذلك مجرد جعل التدابير السياساتية متفقة مع وتخدم مصالح الشركات الكبرى. فمقولة أن الاندماج في هذه السلاسل يحفز التصنيع هي في أحسن الأحوال مقولة غامضة أو ملتبسة: ففترات التحوُّل الهيكلي، حتى وإن كانت ناجحة في البداية، كثيراً ما ترتبط فقط بتصنيع "ضئيل" لا يتيح سوى فرص محدودة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك يكون خطر الوقوع في أسر تخصص منخفض المستوى في سلسلة القيمة أمر قائم في كثير من البلدان إذا استبعد استخدام الأدوات التي ثبتت فعاليتها في دعم التصنيع. ويشير التقرير إلى أنه حتى في الصين التي نجحت في استخدام سلاسل القيمة في تعزيز تجارتها في قطاع الإلكترونيات، لم تحصل الشركات الصينية سوى على 3 في المائة من الأرباح العالمية في القطاع.
- وأخيراً، يبدو بشكل أعم أن الآثار الإنمائية لاستراتيجيات النمو المعتمدة على الصادرات قد فقدت قوتها منذ الركود العظيم، نتيجة لبطء النمو في البلدان المتقدِّمة وانخفاض مرونة طلبها على الواردات من البلدان النامية. ولدرء خطر البطء الحاد في النمو، قد تحتاج البلدان النامية إعادة موازنة استراتيجياتها المتعلِّقة بالنمو وبتقليل التركيز على الصادرات المتجهة إلى البلدان المتقدِّمة وزيادة دور الطلب المحلي والإقليمي. ومن شأن اتباع سياسات تجارية وصناعية استباقية أن يساعد في إجراء التعديلات اللازمة في الطاقة الإنتاجية للبلدان النامية.

ونظراً لتزامن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد مع الذكرى السنوية السبعين لإنشاء مؤسسات بريتون وودز، يتناول التقرير أيضاً محاولة المجتمع الدولي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بناء نظام اقتصادي دولي أكثر شمولاً واستدامة اعتماداً على دعائم وضوابط فعَّالة متعدِّدة الأطراف دون التقليل بلا داعٍ من حيِّز السياسات اللازم لتحقيق مجموعة جديدة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ويشير التقرير إلى أن النظر بجدية إلى ذلك التاريخ يعني أن الجهود المبذولة حالياً لضمان حيِّز سياسات ملائم في إطار النظام التجاري العالمي لن تحقق النتائج المنشودة إلا بإصلاح فعلي للهيكل المالي العالمي من أجل ضمان تمويل، عام وخاص، طويل الأجل وأكثر استقراراً للاقتصادات الفقيرة.

.**.